

حماس والسياسة الغربية بعد الفوز فرض الأمر الواقع في مواجهة المقاطعة الغربية

بون /نبيل شبيب

عبر حلف شمالي الأطلسي إبان حرب احتلال العراق، بل في مرحلة انتقالية، يحاول كل طرف فيها أن يتجاوز النزاع إلى حقبة أخرى من التعاون، ولكن بشروط جديدة غير التي سادت حتى اندلاع تلك الحرب. وبالمثل، الأوروبي لا يخفى التراجع إلى درجة الانهيار للمنتقلات الأمريكية في حملة الحروب الجديدة التي أطلقتها من عقالها، فلم يعد السؤال الحاسم المطروح أوروبياً، عن كيفية التعامل مع واشنطن لتحذ من غلوائها، فهذا ما بدأت تصنعه كارثة نتيجة معالم الإخفاق في حملتها العدوانية، وإنما بات السؤال الأهم في الأوساط الأوروبية هو البحث عن إيجاد مخرج للأمر الواقع، والبريطانيين، كيلا يتحول التراجع في مشاريع الهيمنة الأمريكية إلى انهيار شامل لا يقف عند حدود الدول الغربية الأخرى لا سيما الأوروبية. وكان من علامات ذلك التقارب الفرنسي-الأمريكي مجدداً، والتركيز على مستقبل حلف شمال الأطلسي كما يُنظر أن يجري البحث عنه في مؤتمره القادم في ليتوانيا.

إن فوز حماس يأتي بهذا المنظر الأوروبي متأخراً، وربما وجد مواقف أوروبية مختلفة عن الأمريكية لو كان قبل عام واحد أو عامين، إنما يجد اليوم -وبصورة استعراضية- توحيد المواقف على جانبي الأطلسي، وبالتالي توحيد الضغوط الغربية، دون مراعاة أي اعتبار آخر، ودون التستر التقليدي وراء ادعاءات سابقة بأن المنظمات الفلسطينية التي تمسكت بنهج المقاومة، لا تمثل إرادة الشعب الفلسطيني.

وقد يكون من باب التفاؤل أكثر مما ينبغي أو يكون من قبيل الديبلوماسية المفيدة أن تصدر عن المسؤولين في حماس توقعات تقول إن الاتحاد الأوروبي سيدخل في مفاوضات مباشرة معها خلال الشهور الستة القادمة. فرغم الاتصالات غير المباشرة والمباشرة التي كانت تجري قبل الانتخابات، لا يبدو من السياسات الأوروبية الراهنة أن هذا قابل للتحقيق، ليس بسبب الخطوط الحمراء التقليدية في الغرب فحسب، السارية المفعول على سائر ما يتعلق بالإسرائيليين، وإنما هو في الوقت نفسه بسبب الخطوط الحمراء التي تجاوزتها الدول الغربية منذ زمن بعيد في التعامل مع المنطقة العربية والإسلامية، وأصبحت من الأسباب الرئيسية في اتجاه

يتفق مع نصوص المواثيق الدولية نفسها؟ إن نجاح حماس لم يضع الغرب أمام إشكالية الدعم المالي أو قطعه، والتي وضعها في الصدارة، بل وضعه جملة وتفصيلاً أمام ركام تاريخ طويل من الازدواجية في مرجعية التعامل مع قضايا الحرية والانتخابات والديمقراطية وغيرها، مما لا ينقطع عن استخدام رفع شعاراته ذريعة في تسويغ مواقفه السياسية وغير السياسية، معاداة لهذا الفريق، وتعاوناً مع فريق آخر.. جميع ذلك لم يعد قابلاً للتصديق، في المنطقة الإسلامية تخصيصاً، وحتى في المنطقة الغربية جزئياً، لا سيما وأن الفوز الانتخابي لحماس أتى في ظروف كشفت على أكثر من صعيد وفي أكثر من موقع دفعة واحدة، عن الواقع الدولي الراهن، وتحكم عنصر القوة ومطامع الهيمنة فيه، خارج أي غطاء من الشرعية الدولية، أو القيم والمبادئ الإنسانية، بما فيها تلك التي يعتبرها الغرب عنواناً لوجوده، ويتصرف معها بأسلوب احتكاري.

من هنا لا ينبغي الاقتصار في تفسير موقف العداء الغربي الشديد لحماس على أنه يستهدفها كمجموعة مقاومة فقط، أو يستهدف مواقفها وممارساتها، إنما هو موقف العداء لمرجعية المنهج الذي استطاعت حماس أن ترتفع بنفسها إلى مستوى دمجها في التعبير عن الإرادة الشعبية، ليس في مقاومة الاحتلال فقط، بل في مختلف ميادين الحياة اليومية والمعيشية للإنسان الفلسطيني. ومن هنا أيضاً يجب التأكيد أن ما يراهن عليه الغربيون وسواهم بصدد تراجع حماس عن هذا الجانب أو ذلك مما التزمته به، فحققت الفوز الانتخابي، هو ما يمكن أن يمثل الخطر الأكبر عليها -ولا يرجح ذلك لها ولا يُنظر منها- وليس على المرجعية التي تتبناها، فالعنصر الحاسم شعبياً في فلسطين وسواها من المنطقة الإسلامية، أن سياسات السلطات والأحزاب والجماعات والأفراد تقاس على معايير تلك المرجعية وليس العكس، وأن تأييد الناخب تأييد لمن التزم تلك المرجعية فإن تراجع عنها تراجع تأييده، وفقد مسوغات وجوده وشعبيته.

معطيات سياسية جديدة

على الصعيد السياسي لم يأت فوز حماس الانتخابي في فترة سابقة، كانت قد غلبت فيها علامات النزاع الشديد

توهم المسؤولون في الاتحاد الأوروبي أن أقصى ما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات النيابية الفلسطينية هو حصول حماس على ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من مقاعد المجلس الجديد، وأن الضغوط الغربية ستكون كافية لتطويق النتيجة، إما بالحيلولة دون مشاركة حماس في تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، أو أن تكون مثل تلك المشاركة جزئية تحت السيطرة. وبدأت ممارسة الضغوط قبل ظهور النتائج، حتى إذا ظهرت وتبين أن حماس ليست مجرد فصل من فصائل المقاومة، وإنما هي الجهة التي تمثل إرادة الغالبية الكبرى من شعب فلسطين على كل صعيد، لم يبق أمام المسؤولين الغربيين عموماً مجالاً للحفاظ على بقية باقية من ادعاء احترام نتائج انتخابات ديمقراطية -جرت وفق مراقبيهم هم- دون المعتاد من ألوان التلاعب والتزوير، كالذي يقولون به عن انتخابات أخرى، سابقة في فلسطين، وفي بلدان عربية وإسلامية أخرى، ولكنهم -وهنا تكمن معضلة ازدواجيتهم- يقبلون بنتائجها ويتعاملون مع الفائزين فيها دون تردد يذكر.

رفض المرجعية الإسلامية

هل هي ازدواجية في «تطبيق» المعايير أم هي ازدواجية المعايير نفسها؟ إن أساس المعضلة يكمن في أن منظومة الغرب عن الإرادة الشعبية، والحرية، والتعددية، والانتخابات، وسائر ما يمت إلى هذه القيم والقواعد والنظم بصلة، قامت من الأساس على إخراج الدين وسائر ما يمت إلى الدين بصلة من دائرتها. وعندما تسفر الانتخابات في بلدان إسلامية عن اختيار الاتجاه الإسلامي، يقدر صانع القرار في الغرب أن الاختيار وقع بذلك على المرجعية الإسلامية نفسها، بعد ازدياد الوعي بأن الإسلام دين شامل لسائر ميادين الحياة. رفض النتائج لا يعود إذن إلى رفض حزب أو جماعة أو منظمة فحسب، وإنما ينطلق من رفض مرجعية الآخر، ومعاييرها، سواء التقت أم لم تلتق في بعض التفاصيل على الصعيد التطبيقي أو حتى أكثر التفاصيل مع المرجعية الغربية القائمة على إرث تاريخي طويل، فكيف يُنظر لتأييد مرجعية تتفوق على المرجعية الغربية في مراعاة حقوق الإنسان وحيواته، وحماية مصالحه، بما